

مجلس الإنماء والإعمار

تيليفاكس

الى :	
فاكس رقم:	(٩٨١٢٥٢/٣ - ٩٦١-١)
الموضوع:	النقيد بأحكام قانون الشراء العام رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ والمعمول به ابتداء من ٢٠٢٢/٧/٢٩ في نطاق عمليات الشراء العام في مجلس الإنماء والإعمار.
التاريخ :	٢٠٢٢/١١/١٤
عدد الصفحات:	(١) متضمنا هذه الصفحة
ال المرجع :	١/٢٦٠١
من :	مجلس الإنماء والإعمار بيروت - لبنان

إشارة الى الموضوع أعلاه،

بناءً على العقود الموقعة من جانبكم كمستشارين لدى مجلس الإنماء والإعمار فيما يعود لإعداد دراسات تشمل تحضير ملفات التلزيم للمشاريع المكلفة مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذها،

وعطفاً على صدور قانون الشراء العام رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ في الجريدة الرسمية العدد ٣٠ بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٩، وبعد دخوله حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٩، حيث أصبح ملزماً لجميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وكل الأشخاص المعنويين اللذين يفوقون مالاً عاماً،

يطلب من جانبكم اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات في سبيل إدراج مواده ضمن ملفات التلزيم الإدارية المعدة من قبلكم والتي ينص العقد الموقّع من قبلكم مع المجلس على إعدادها وفق القوانين اللبنانيّة والأنظمة المرعية للإجراءات، وذلك في كل عمليات الشراء من لوازم وأشغال وخدمات سواء كان تمويل الشراء من أموال الموازنة أو من الخزينة أو من قروض داخلية أو خارجية أو هبات وبما لا يتناقض مع شروط المقرض في الحالات حيث يوجد تناقض مع أحكام القانون ٤٢١/٢٤٤، تحت طائلة المحاسبة القانونية، علماً أن العقوبات المنصوص عليها وفق القانون ٤٢١/٢٤٤ وقوانين العقوبات تُطبق على الجهة الشارية والعاملين لديها والمتعاقدين معها.

يُرجى أخذ العلم والعمل بمضمون هذا الكتاب.

رئيس مجلس الإنماء والإعمار



نبيل عدنان الجسر